الأمم المتحدة

S/2015/480

مجلس الأمن

Distr.: General
26 June 2015

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، ورداً على المزاعم الباطلة الواردة في الرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2015/454)، نبيِّن لكم ما يلي:

أثبتت حكومة الجمهورية العربية السورية، بعد مضي أكثر من أربع سنوات على الأزمة فيها، صوابية موقفها ورؤيتها إزاء ما يجري في سوريا. فأعلنت، منذ بداية الأزمة، رفضها التدخل في شؤونها الداخلية، وحقها في التصدي لنوع من الأزمات غير المسبوقة في العلاقات الدولية، وتمثل في قيام دول بعينها سراً، ومن ثم علناً، بتدريب وتسليح وتمويل إرهابيين من مختلف الجنسيات، وتصديرهم إلى سوريا ليشنوا حرباً إرهابية وحشية تستهدف وجود سوريا. والمستغرب أن الدول التي تتباكى على المواطن السوري اليوم، هي ذاتها التي دأبت، منذ بداية الأزمة بتشكيل مجموعات عمل داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتقديم مشاريع قرارات استفزازية في مجلس الأمن هدفها التغطية على جرائم الإرهابيين، تحت مسميات عديدة، بهدف خلط الأوراق وتحويل الوضع في سوريا لملف من ملفات الصراعات الجيوسياسية في العالم، مستخدمةً ذرائع عدة مثل ''حماية المدنيين'' و ''الوضع الإنساني'' و ''استخدام السلاح الكيماوي'' و ''غاز الكلور''، وصولاً إلى ما يسمى ''البراميل المتفجرة''.

إن كل القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن منذ بداية الأزمة في سوريا، وهي ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، تؤكد على الالتزام القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. إلا أن الدول التي بادرت إلى صياغة الرسالتين وتلك الموقعة عليها تجاهلت تماماً هذا الالتزام المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن المذكورة.

300615 290615 15-10640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويبدو هذا واضحاً في تغاضي تلك الدول، ومنذ بداية الأحداث في سوريا، عن سياسات أنظمة وحكومات الدول التي تسببت في الأزمة، مثل السعودية وقطر والأردن وتركيا وإسرائيل، إضافة للتغاضي الفاضح عن عمليات التدريب التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية في معسكرات تتواجد في تلك الدول للإرهابيين الذين تطلق عليهم مسمى ''المعارضة المسلحة المعتدلة''، لتُرسلهم بعدها عبر الحدود لسفك دماء السوريين. كما يتجلى في تغاضي تلك الدول عن علاقات إسرائيل الفاضحة مع تنظيمات إرهابية تنشط في الجولان السوري المحتل كـ ''جبهة النصرة'' وغيرها، والمتورطة في خطف حفظة السلام من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، إضافة لعلاج إسرائيل لحوالي ألفين من أفراد تلك التنظيمات الإرهابية في مشافيها وإعادتهم إلى منطقة الفصل ليتابعوا أعمالهم الإرهابية. ومن المفارقة أن الدول المذكورة أعلاه جميعها موقِّعة على الرسالتين، إلى جانب إسرائيل.

والسؤال المطروح هنا هو كيف يمكن للدول الثلاث المبادرة بالرسالتين التعامل مع واقع أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تنفق سنوياً مليار دولار على تدريب الإرهابيين لتشكيل جيش قوامه ١٠ آلاف إرهابي بهدف سفك دماء السوريين وتدمير البنية التحتية في البلاد؟ وكيف يمكن لتلك الدول الثلاث أن تفسِّر تزويد الإرهابيين بالقذائف والصواريخ التي تنهال يومياً على رؤوس المدنيين في دمشق وحلب وغيرهما من المدن السورية؟ وكيف لها أيضاً أن تفسِّر تسهيل النظام التركي المنخرط في دعم الإرهاب لتهريب النفط والغاز والآثار ودعم هجوم المجموعات الإرهابية على المدن الحدودية السورية، وتسليمها المعابر الحدودية الرسمية لتلك المجموعات، وتزويدها بالسلاح، بما في ذلك قذائف الهاون العشوائية تحت غطاء المساعدات الإنسانية؟ ونشير في هذا الصدد إلى أن عدد المدنيين الذين استشهدوا جرّاء التفجيرات الإرهابية بالعبوات الناسفة وبقذائف الهاون التي تطلقها الجماعات الإرهابية المسلحة على المدن السورية قد بلغ الكثير من الآلاف، أغلبهم من الأطفال والنساء.

إن الرسالتين لم تأتيا على ذكر ما تقترفه المجموعات الإرهابية المسلحة من مذابح وقطع للرؤوس وتمثيل بالجثث وتدمير للمواقع الأثرية والتاريخية ونهب محتوياتها والاتجار بها مقابل الحصول على التمويل والسلاح، وكذلك استهداف هذه المجموعات الإرهابية لمكونات المجتمع السوري بما يشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي في سوريا، هذا إضافة لاستهدافها البنى التحتية للدولة السورية، بما في ذلك المرافق الطبية والتعليمية والخدمية والممتلكات العامة والخاصة، وهي كلها أمورٌ مثبتة في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة.

تتجاهل الرسالتان بشكل مسيَّس ومنحاز وبنفاق لا مثيل له الدور الهدام الذي تلعبه بعض الدول العربية والإقليمية والدولية لاستغلال الوضع في سوريا خدمةً لأجنداتها التدميرية

ومصالحها الضيقة من خلال العمل على افتعال وتأجيج العنف واستجلاب شتات المتطرفين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد وتقسيم دول المنطقة. كما تتغاضى الرسالتان عن انتهاك بعض الدول الموقِّعة عليهما لقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

إن الحملات التي تستهدف الحكومة السورية لها غاية واحدة وواضحة تتمثل في محاولة تشويه صورتها والتغطية على مكافحتها للإرهاب واستهداف سوريا، حكومةً وشعباً، حيث أن الدول الثلاث المبادرة لتوجيه الرسالتين هي جزء من الاتحاد الأوروبي الذي يمارس التضليل إزاء ما يجري في سوريا، ويعاقب الشعب السوري، لالتفافه حول حكومته، من خلال فرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب مخالفة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

إن الحكومة السورية تقوم بدورها الكامل، ووفقاً لواجباتها الدستورية، في حماية شعبها من الجرائم التي تقترفها المجموعات الإرهابية على مدى أكثر من أربعة أعوام في مختلف مناطق سوريا. والمفارقة هنا أن هناك بعض الدول تنكر على الدولة السورية الحق في مكافحة الإرهاب فوق أراضيها، في الوقت الذي أنشأت فيه تلك الدول تحالفات دولية بحجة مكافحة ذات الإرهاب وعلى الأرض السورية التي تبعد آلاف الأميال عن أراضيها. ونؤكد هنا أن الجيش السوري وفي إطار مكافحته للإرهاب ملتزمٌ بالقانون الدولي ويقوم بكل ما بوسعه لتجنب وقوع ضحايا في صفوف المدنيين ممن تتعمد المجموعات الإرهابية استخدامهم كدروع بشرية، وهذا الأمر بالذات كان سبباً أساسياً في إطالة الأزمة وفي منع الجيش السوري من القضاء على الإرهابيين في عدد من المناطق التي ينشطون فيها. إن الجيش السوري، وكغيره من جيوش العالم، يستخدم في مكافحته للإرهاب أسلحة تقليدية استخدمتها جيوش الدول التي وقعت على هذه الرسالة المعيبة.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد تصميمها على الاستمرار في محاربة الإرهاب في سوريا، وفي الدفاع عن شعبها وحمايته وفقاً لمسؤولياتها الدستورية، فإنها تدعو مجلس الأمن والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إدانة سياسة ازدواجية المعايير في مجال مكافحة الإرهاب، وإلى اتخاذ التدابير الرادعة بحق الجماعات الإرهابية المسلحة والدول الراعية لها.

وسأكون ممتناً فيما إذا تم توزيع هذه الرسالة على أعضاء المجلس وإصدارها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشّار الجعفري
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة